

اخبار زراعية

❖ نضاد البيض الخبز ❖ انصح من محوت محطة (كورنيل) بأمرها أن سبب تدهور صفات البيض عند خزنه يرجع الى امتصاصه للرطوبة الناشئة من قشر البيض رطوبتها أو من روائح بعض أنواع الأظعمة . ويمكن لعلاج هذه الحالة تنقية الهواء بواسطة الكربون المنشط التي يمتص الرطوبة .

❖ مستحضرات عيوض الألبان (الشرش) ❖ ذكر مكتب صناعة الألبان (بواشنطن) أنه ينبغي في عيوض اللبن ثلاث عمليات أساسية وهي التبريد والتركيز والتضخيم وذلك لاستخدامه في الألبسة ومستحضرات الأدوية والمنتجات الصناعية . فالبترة خطوة ضرورية في حفظ الشرش الحلو لعمليات الكريم وعمليات أخرى غيرها ، والتركيز ينتج عنه منتجات البروتين والسكر والشرش المركز الحلي وغير الحلي والمجفف ، أما منتجات التضخيم فهي حمض البليك وكثول الأثيل والبروفلاين .

❖ أثر نقص بعض العناصر الغذائية في التربة ❖ يساعد تحليل النبات والتربة التي ينمو فيها على الوصول إلى أحسن محصول ، إذ قد يسبب نقص بعض العناصر الغذائية بالتربة بعض الأعراض المرضية في النباتات كمرض الاصفرار Chlorosis . وينجم عن نقص بعض العناصر في التربة كالغنيوم والمنغنيز والنحاس والزنك والحديد والاسكربت وغيرها من العناصر الثانوية أضرار في نمو محاصيل الخضار .

❖ تغذية الدجاج الرومي بالفيتامينات ❖ جاء في بحوث كلية الزراعة أنه يمكن استخدام الفيتامين التجاري المحتوي على العناصر المعدنية ونمسي فيتامينات Vitamels بدلاً من اللبن المجفف في تغذية الفراخ الرومي ، على أن يضاف إليه البروتين الجيد وقد ارتفع بذلك عدد النقس ونسبته ، وهذا لا يقلل من شأن استخدام اللبن المجفف في تربيتها .

❖ ❖

الدورة الزراعية

ابن خضرة صاحب فكرة صد الرحمن سري بك المجر الاقتصادي لوزارة الزراعة سماه
السبت ١٦ يناير الجاري محاضرة من ٥ دراسات تحليلية للدورة الزراعية وأثر انتشارها
الأخيرة فيها ٧ في دار جنية خريجي انشاءه الزراعية لنفسها فيما يلي : —

لا يزال الدورة الزراعية من المسائل التي تشغل جانباً كبيراً من تفكير المزارعين ولا يفسر
كل من الثورتين الثنائية والثلاثية رأيهم وأكبر الظن أن هذا الاختلاف في الرأي يستمر
فإنما ما كانت الأهداف مختلفة وهذه الأهداف ليست ثابتة دائماً وهي تفرق عادة بميزان
الربح والمخاطرة . ومع ذلك فإن الرجوع الى ما كانت عليه الحالة في السنة السابقة للحرب
يمكن أن يعطي فكرة صادقة عن مناطق كل من الدوريتين . على أن مثل هذا التقسيم ليس
معناه أن كل زارع يتبع نفس الدورة ولكن معناه أن الغالبية تتجه الى دورة معينة .
وقد تبين أن الدورة الثلاثية تتناول (١) جميع المراكز التي تحدها الصحراوات الشرقية
والغربية من مديرتي الشرقية والبحيرة ومديرية الفيوم والمراكز الواقعة شرقي النيل بالوجه
الشمالي (٢) مديرتي المنوفية والقليوبية وتحت هذه المنطقة حتى نهاية مديرية بني سويف
(٣) مديرية جرجا . أما منطقة الدورة الثنائية فتشمل (١) شمال الدلتا أي مديريات الغربية
والغزالية والدقهلية والمراكز المجاورة من مديرتي البحيرة والشرقية (٢) مديرية المنيا
والمنطقة الصغيرة بمديرية أسيوط وعند ما نستعرض الحالة في المنطقتين نلاحظ أن مساحة
الأرض في الدورة الثنائية تبلغ نحو ٣٢ ٪ من جملة زمام مناطق الأرض في حين أنها تبلغ
١٧ ٪ فقط في المنطقة الثلاثية بعد استبعاد بركتي رشيد وفارسكور وهذا الوضع يستدعي
التفكير مستقبلاً لتحديد المناطق التي نحتاج الى التوسع في زراعة الأرض إذا سمحت حالة
المياه بذلك . كذلك نلاحظ أن الريادة التي طرأت على القطن في السنتين الأخيرتين قد ضيقت
من مساحة البرسيم في كثير من المناطق بحيث لم تعد كافية لتربية الماشية التي زاد عددها
زيادة كبيرة خلال أشهر سنوات الأخيرة . وقد أدى نقص البرسيم في كثير من المناطق
الى التوسع في زراعة البرسيم النعروش مما سيؤدي إلى تأخير الزراعات التالية وليس ذلك
في مصلحة الانتاج وقد أصبحت الحالة تستدعي دراسة واسعة من العلاقات الصالحة في كل
منطقة حتى يمكن رسم سياسة تتفق مع ظروف كل منطقة خصوصاً وقد تقدمت الفلاحة
الميكانيكية وبلغت المساحة التي تستخدم فيها الآلات الميكانيكية نحو ثلاثة أرباع المليون
فدان وثلاثة أرباع هذه المساحة في شمال الدلتا وهو وضع يدعو الى التساؤل عما ستؤول
اليه حالة تربية الماشية في هذه المنطقة مستقبلاً .

والمشهور أن التوسع في استخدام القوى الميكانيكية في شمال الدلتا سيؤدي الى التقليل من الحاجة الى الأيدي العاملة التي تسبب في الوقت الحاضر صدم إيداع بعض العمليات الزراعية ولا سيما إذا أضفنا الى ذلك التوسع في استخدام الكيماويات في مقاومة دودة القطن .

ومع أن توزيع الحيازات الكبيرة والصغيرة لا أثر له في تحديد الدورات إلا أنه يمكن القول بأن نسبة سقار الرذاع في المديرية التي تتبع الدورة الثلاثية أكثر منها في باقي المديرية وقد كان المفهوم أن سقار الرذاع يشتر عليهم تطبيق الدورة الثلاثية في حين أن تلك البيانات تشير الى غير هذا الوضع .

وعند مقارنة الحالة الزراعية التي فرضت على الرذاع بمن القوانين خلال سني الحرب نجد أن الأثر ليس كبيراً الى الحد الذي يبالغ فيه . ولوقرنت متوسطات المساحات لمختلف المحاصيل خلال المدة السابقة للحرب وأثناء الحرب (مع استبعاد سنة ١٩٤٣ لظروفها الخاصة) نجد أن مساحة القطن قد تلتصت بنسبة ٤٧ ٪ في حين أن الزيادة في القمح والشعير بلغت ١٥ ٪ وفي القرة الشامية ١٩ ٪ وفي كل من الأرز والبرسيم نحو ٤٥ ٪ وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تقدير الضرر الحقيقي الذي أصاب التربة . أما انخفاض متوسطات المحاصيل في مدة الحرب فلا يمكن أن يعزى الى القوانين الزراعية في حين أن متوسط الوارد من الأسمدة في المدة بين سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٥ قد بلغ ١٦٨ ألف طن سنوياً مقابل ٥٥٢ ألف طن سنوياً في سني قبل الحرب - وقد بلغت تكاليف الانتاج في هذه المدة ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب كما وأن ساقى الرمح قد بلغت هذا القدر وزيادة مع تفاوت في المناطق .

ثم إن اختلاف البيانات في مختلف جهات المملكة لنا ينهنا الى وجوب تقسيم القطن الى مناطق صغيرة تقوم بدراسة كل منها على حدة كما نسل الى وضع سياسة مميّنة للانتاج في كل منطقة . أما أخذ الستة ملايين فدان كوحدة أو تقسيمها بين الرجهين البحري والقبلي فمن يصل بنا الى أكثر مما وصلنا اليه . ولقد تطورت الزراعة في نواحي كثيرة وتطورت الحياة ذاتها خلال سني الحرب وبعدها وزادت كميات الاستهلاك من الحاجيات الضرورية بنسب بالغة وهو ما يدعو في تنسيبه الى وضع البرامج اللازمة ل إذا قدر لهذا العالم أن يخوض غمار حرب جديدة .